



سيظل المؤتمر الشعبي العام وفيأ لأهداف الثورة اليمنية المباركة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر



الثلاثاء: 26 / سبتمبر / 2017م
4 / محرم / 1438هـ

العدد:
(1876)

عدد مكرس بمناسبة العيد الـ «55»
لثورة 26 سبتمبر الخالدة

11

26 سبتمبر

أعظم إنجازاتها الوحدة والديمقراطية والتعددية والحرية

ثورة 26 سبتمبر.. إنجازات ومكاسب

الثورة فتحت مجالات واسعة لاستغلال الموارد الطبيعية وأبرزها تدشين إنتاج النفط

حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير بعد الثورة تجلّى بـ1549 منشأة مائية أهمها سد مأرب

أولت الدولة القطاع السمكي أهمية بالغة عبر اتخاذ إجراءات مهمة

استبدلت الثورة الحجة والكي والشعوذة بأكثر من 282 مستشفى و261 مركزاً صحياً و3309 وحدات صحية وأكثر من 10 آلاف طبيب



وارتفعت بعد ذلك السعة الحاقية إلى مليون و600 ألف خط هاتفية، فضلاً عن خدمات الهاتف النقال التي أصبحت تغطي كافة محافظات الجمهورية. كسر طوق العزلة

والجانب ذلك استعدفت الخطط والبرامج الحكومية المتعاقبة طرس قطع العزلة التي كانت إحدى ركائز الحكم الإمامي المياد. باعتبارها وسيلة من وسائل التجميل وتعزيز التفري في أوساط المجتمع خاصة في الريف، وذلك من خلال ربط المحافظات ببعضها البعض عبر شبكة من الطرق الإسفلتية وصلت إلى حوالي عشرة آلاف كيلو متر، فضلاً عن آلاف الكيلو مترات من الطرق الترابية والحسوية التي تربط فيما بين المناطق وبينها ومراكز المحافظات، مما سهل في إيصال الخدمات وسرع بالتالي في تنميتها، بالإضافة إلى الإسهام في تحسين مستوى معيشة المزارعين لتسهيل تسويق منتجاتهم وإيصالها إلى مختلف الأسواق بمحافظة الجمهورية.

أولت الحكومات المتعاقبة منذ فجر الثورة اهتماماً استثنائياً بقطاع الكهرباء، انطلاقاً من أهميته الحيوية لكافة قطاعات التنمية، حيث كان عليها بذل أقصى الجهود للتغلب على الظروف غير المواتية التي ورنحتها والتي ورتحتها التوفيق بين شحة الموارد ومتطلبات التنمية للبلاد. لذا حرصت الدولة على إدخال الكهرباء، من خلال تأسيس ثلاث شركات للكهرباء، في صنعاء، والحديدة، وتعز وتمويل من البنك اليمني لإنشاء، والتعمير، لترتفع قدرة التوليد الكهربائي عام 1975م إلى 17,6 ميجاوات مقارنة بـ 1,6 ميجاوات عام 1962م، لتل ذلك صدور القانون رقم (12) لسنة 1975م بدمج شركات الكهرباء، الثلاث في مؤسسة جديدة تتبع وزارة الاقتصاد بهدف تطوير نظام اقتصادي كفاء للإمداد الكهربائي، وترافق ذلك مع تنفيذ البرنامج الإنمائي الثلاثي لتنشيط عام 1976م والإعداد للخطة الخمسية الأولى (77-1981م) التي تزامنت مع تسلم الرئيس على عبد الله صالح قيادة البلاد وتضمنت مجموعة واسعة من المشاريع في مجال الكهرباء، تمثلت بإنشاء محطات توليد جديدة في مدينتي الحديدة وتعز وبقدرة 16 ميجاوات لكل منها، وإنشاء محطات توليد في كل من اب، والبيضاء، وصعدة، وكحلون، وشام، وجبلة، والمخا، وقهبة، ويريم، ورداع، وضوران أسس لتصل القدرة الكهربائية المركبة بحلول عام 1982م في المحافظات الشمالية إلى نحو 111 ميجاوات، ومن ثم انشأت خدمات التيار لتشمل مديناً أخرى مثل ذمار، ولحج، وحق، مع ظهور شركات أهلية في اب والبيضاء، فيما هدفت الخطة الخمسية الثانية (81-1986م) إلى توسيع شبكة الكهرباء، وإيصال التيار الكهربائي لمختلف مدن وأرياف الجمهورية، من خلال إنشاء محطات بخارية بطاقة توليد أكبر ومحطات تحويل ونسبة وفرعية لنقل الطاقة من مراكز التوليد إلى مناطق الاستهلاك، وهو الأمر الذي تمثل في إنشاء محطة رأس كئيب عام 1984م بطاقة 150 ميجاوات، ومحطة المخا عام 1987م بطاقة 160 ميجاوات، وذلك لتنغذية مناطق صنعاء، وتعز والحديدة واب ودمار ويريم وجابل ومعبر ومدن أخرى، فضلاً عن تنفيذ مجموعة واسعة من المشاريع الخاصة بتحسين شبكات المدن الرئيسية الثلاث.

ولم تقتصر الجهود ورغم شحة الإمكانيات على توفير الطاقة الكهربائية للمدن الرئيسية بل امتدت لتشمل الريف من خلال مشروع الطاقة الثاني الذي هدف إلى تعميم خدمة الكهرباء، في المناطق الريفية في الجوف ومأرب، ومد شبكات توزيع إلى صعدة، ورداع، ومعبر، وزييد، وبنى حبشيش، ومخا.

وبنهاية الخطة الخمسية الثانية ارتفعت القدرة الكهربائية المركبة إلى 414 ميجاوات وزادت الطاقة المولدة من 228 ميجاوات في الساعة إلى 606 ميجاوات، بينما بدأ في عام 1989م العمل في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي المشترك، إلى جانب العديد من المحطات التحويلية الفرعية في تعز وصنعاء، والحديدة ودمار.

وتنامى اهتمام الحكومة بقطاع الكهرباء، في الخطة الخمسية الثانية 2001-2005م من خلال ضخ ما يزيد على 40 مليار ريال لتنفيذ مشاريع الصيانة، إلى جانب تزايد الإنفاق الاستثماري ليصل في عام 2007م إلى 60 مليار ريال مقارنة بـ 9 مليارات ريال عام 2002م، كما نفذت الحكومة خلال عام 2005م العديد من المشاريع الاستراتيجية لتعزيز التوليد الكهربائي تمثلت بتنفيذ مشروع محطة حريز بصنعاء، بقدرة 60 ميجاوات وبتكلفة 46 مليون يورو، وتنفيذ محطة التوليد بالمزاروت في محافظة عدن بقدرة 60 ميجاوات وبتكلفة 41 مليون يورو، إلى جانب تنفيذ مشروع كهرباء صنعاء، الإسعافي بقدرة 60 ميجاوات وبتكلفة 54 مليون دولار.

وخلال الفترة 2007-2010م تم استكمال إنشاء محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مأرب-صنعاء، 400 كلف بطول 200 كم، وبتكلفة إجمالية بلغت 159 مليون دولار، وتمويل مشترك من قبل الحكومة اليمنية والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي.

الإسكان
وخلال فترة الخطة الخمسية الثالثة تم بناء 129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات، كما تم بناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود وينسب إنجاز تتراوح بين 5 و50% حتى نهاية العام 2009م. كما تم إنجاز 4 مخططات إقليمية و8 مخططات عامة و728 مخططاً تفصيلياً وعمراً في مختلف المحافظات، ومنح نحو 18928 رخصة بناء، خاصة واستثمارية، وتنفيذ مساحة 18927016 متر مربع حتى نهاية العام 2009م من الطرق الحضرية لتخفيف الاختناقات المرورية داخل المدن، وتركيب 21474 عمود إنارة خلال فترة الخطة الثالثة.

اهتمت الثورة بالتنمية البشرية من خلال 16 ألف مدرسة و12 جامعة و61 معهداً ووكالة تقنية

حقق قطاع الاتصالات خلال 55 عاماً من عمر الثورة قفزات نوعية تجاوزت فيها السعة الهاتفية مليوناً و278 ألفاً و315 خطاً هاتفياً

تجاوزت شبكة الطرق الأسفلتية 10 آلاف كلم

تنامت القدرة التوليدية للكهرباء إلى حوالي 1000 ميجاوات

القطاع، وتطوير صناعة المنتجات السبكية لتلبية احتياجات السوق المحلية وزيادة الصادرات، ولم يقتصر الاهتمام على التعليم الأساسي والثانوي فحسب، وإنما امتد ليشمل التعليم الجامعي والمهني، حيث وصل عدد الجامعات الحكومية إلى أكثر من 12 جامعة تضم مختلف التخصصات النظرية والعملية، فضلاً عن كلياتها التي تغطي معظم محافظات الجمهورية.. فيما وصل عدد المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع إلى حوالي 61 معهداً ووكالة موزعة على مختلف محافظات الجمهورية، تضم 77 تخصصاً روعي في توظيفها احتياجات كل محافظة من الكوادر المؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل. هذا خلافاً عن تسجيع الاستثمار في التعليم العالي. قطاع الصحة

احتل القطاع الصحي اهتماماً بالغاً من قبل الدولة، سواء من خلال المشاريع الحكومية أو تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال، وهو ما أثمر في توفير الخدمات الصحية في الريف والمدن على حد سواء، فقد وصل عدد المنشآت الصحية إلى أكثر من 282 مستشفى و261 مركزاً صحياً و3309 وحدات صحية ومراكز رعاية أولية موزعة على كافة محافظات الجمهورية.

القطاعات المتعددة
حقق قطاع الاتصالات خلال الـ 55 عاماً الماضية قفزات نوعية، بحيث وصلت السعة الهاتفية المحجرة حتى بداية العام 2008م إلى مليون و278 ألف و315 خطاً هاتفياً، علاوة على ما يقارب 125 ألف خط هاتفية ريفي.. في حين كانت خدمات الاتصالات قبل قيام ثورة 26 سبتمبر شبه معدومة باستثناء بعض الخطوط الهاتفية البدائية، والتي اقتصر على 800 خط خصصت لمعظمها للأسرة الحاكمة، فضلاً عن 7855 خطاً هاتفياً في المناطق الجنوبية خصصت بدرجة رئيسية لخدمة الاحتلال البريطاني ومؤسساته وبعض النشاطات التجارية البسيطة.

تميزت مرحلة ما قبل قيام الثورة بغياب عملية التنمية بكل مفاهيمها ومقوماتها وانعكست أوضاع التخلف الاجتماعي والاقتصادي التي عاشها اليمن طويلاً قبل قيام ثورته الخالدة 26 سبتمبر 1962م على كافة مناحي حياة أبناء الشعب اليمني، فكانت المجاعة والفقر والحصار، والأمراض والأوبئة، تفككت يوميًا بحياة الآلاف من السكان. وعاشت اليمن في النصف الأول من القرن العشرين أشد حالات العزلة، والانقسام، والتمزق الاجتماعي والسياسي، للأرض والشعب في آن واحد، وهي حالة لم يعرف لها مثيل في التاريخ اليمني منذ القدم وحتى العصر الراهن تحت نظام العزلة والتخلف الإمامي الكهنوتي، الذي عمق الصراعات القبلية والدينية والطائفية في البلاد. وفرض سبياً من الجهل والعزلة على الشعب، ورغم التركة القبلية التي ورثتها الثورة والنظام الجمهوري، فقد دبت الحياة مجدداً على أرض السعيدة، وبدأ دوران عجلة التنمية ببطء في العقد الأول للثورة ليتسارع تدريجياً في عقدي السبعينيات والثمانينيات قبل أن ينطلق بخص مسرعة في عقد التسعينيات، وخصوصاً بعد أن تحميت الظروف الموضوعية والذاتية لتحقيق الهدف الاسمى لنضال الشعب اليمني في إعادة لحمه اليمن أرضاً وأبنائنا بتحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م، بقيادة موحد اليمن الزعيم علي عبد الله صالح- رئيس الجمهورية الأسبق رئيس المؤتمر الشعبي العام، وشعبنا اليمني يحتفل بالعيد الـ 55 لثورة الـ 26 من سبتمبر المجيدة.. نستعرض بجزءه المناسبة أبرز وأهم التحولات التنموية والخدمية التي شهدتها الوطن في عهد الثورة المباركة.

قطاع الصناعة
تميزت مرحلة ما قبل قيام الثورة اليمنية بغياب عملية التنمية الاقتصادية بكل مفاهيمها ومقوماتها، وبالتالي غياب الصناعة الوطنية التي لم يبد الاهتمام بها إلا عقب قيام ثورة 26 من سبتمبر الخالدة. ومنذ بداية السبعينيات شهد الاقتصاد اليمني انتعاشاً ملحوظاً شمل جميع الميادين الاقتصادية، حيث أفردت برامج وخطط التنمية الأثرية والخمسية في هذه الفترة والمراحل اللاحقة حتى قيام الجمهورية اليمنية موقفاً خاصاً للتنمية الصناعية، كما اتخذت العديد من الإجراءات والتدابير الرامية إلى دعم وتشجيع الصناعة، والتي مثلت خطوة متقدمة لتحجيم القطاع المناسب لنمو وتطوير القطاع الصناعي، حيث أسهم ذلك في تشكيل هذا القطاع قطاعاً مستقلاً قائم بذاته، وفي إطار ذلك تم توجيه جانب كبير من النشاط الاستثماري نحو المجال الصناعي ويمكن إقامة العديد من المشروعات الصناعية، التي أسهمت بصورة متزايدة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتوفير السلع والمنتجات الاستهلاكية لتلبية احتياجات السوق المحلية، واستيعاب عدد متنامي من القوة العاملة. وقد شهد هذا القطاع تطوراً متسارعاً في زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي من 1,5% عام 1970م إلى أكثر من 10% العام 2008م.

وفي الجانب الاقتصادي أيضاً، فتح انتصار الثورة اليمنية، مجالات واسعة لاستغلال الموارد الطبيعية التي تخزنها البلاد، وبالتالي تسخيرها لخير الشعب وتقدم الوطن، على الرغم من المعضلات التي واجهتها الثورة اليمنية، فقد تمكنت من التعاقد مع شركات نفطية عالمية عدة، للتغلب عن النفط في مناطق مختلفة من البلاد، لتكون بذلك البداية الحقيقية لاستكشاف ثروات اليمن الطبيعية، التي توجت بإعلان شركة هنت الأمريكية اكتشاف النفط في حوض مأرب/ الجوف بكميات تجارية، إضافة إلى اكتشاف آخر في غرب عياد بنشوة من قبل شركة (تكواكسبورت) الروسية.

يوم مشهود
ويعد يوم 8 يوليو 1984 يوماً مشهوداً في تاريخ اليمن الحديث، باعتباره اليوم الذي دشّن فيه الرئيس الأسبق الريع علي عبد الله صالح، إنتاج النفط في اليمن من حوض مأرب/ الجوف، وتتواصل بعد ذلك جهود اكتشاف النفط والغاز والمعادن في بقاع كثيرة من البلاد. ولم يحدث التطور الإيجابي، حيث تسابقت شركات النفط العالمية، لا مع قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م، حيث تسابقت شركات النفط العالمية، لفتون بالامتيازات النفطية المتاحة في طول وعرض البلاد، لتتبع عدد الاتفاقيات المبرمة للمشاركة في إنتاج منذ بداية الاستكشاف النفطي في اليمن 83 اتفاقية، والقطاعات النفطية 87 قطاعاً منها 26 قطاعاً استكشافياً، و12 إنتاجياً و35 قطاعاً مفتوحاً والبقية قطاعات قيد المصادقة، فيما ارتفع عدد شركات النفط النفطي في البلاد إلى سبع وعشرين شركة.

وأُسفرت نتائج عمليات البحث والتقييم عن النفط خلال العام 2008م إلى زيادة عدد القطاعات النفطية الاستكشافية إلى 31 قطاع، إضافة إلى تنفيذ 25 بئراً للتحفر الاستكشافية و82 بئراً تطويرية، وساهم النفط في توفير 71% من الموارد المالية اللازمة للموازنة العامة للدولة.

الغاز الطبيعي المسال
حرصت الحكومات على العمل على الترويج في استكمال مشروع إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال في بلحاف بمحافظة شبوة، الذي يعد أكبر وأول مشروع اقتصادي تشهده اليمن بهذا الحجم، حيث تجاوزت تكلفته الإجمالية 4 مليارات دولار، ويعول عليه في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، وتعمير التراجع الملحوظ في كميات وأسعار النفط. وصدر المشروع 6,3 مليون طن متري من الغاز سنوياً، قبل نهاية العام 2009م حيث بلغت كميات عقود التصدير الموقعة ما يقارب من 12 مليون طن متري إلى أمريكا وكوبا، وكان يتوقع أن تتراوح عائداته ما بين 30-50 مليار دولار على مدى عشرين عاماً، وأن تحصل اليمن على 65% من إجمالي صافي الأرباح لجميع الشركاء.

الشهيد الملازم صالح الرحبي

ولد الشهيد الملازم صالح الرحبي في عام 1927م.. التحق بالمدرسة الحربية عام 1945م وتخرج منها عام 1948م برتبة ملازم ثاني.. عمل في الجيش كمتساعد لأمير بلول.. في عام 1958م التحق بمدرسة الأسلحة وتخصص في سلاح المدرعات «فرع سيارات مصفحة».. استطاع مع آخرين تحريك الرعي حمود الجانفي من معتقله في قصر عثمان عام 1955م ووافقه في رحلة طويلة عبر منطقة بيحان إلى عدن.. حينما سمح الإمام أحمد لزعيم الجانفي بالعودة إلى صنعاء، بعد أن أعطاه الأمان، عاد الشهيد الرحبي معه إلى صنعاء، التحق الشهيد صالح الرحبي بتنظيم الضباط الأحرار عام 1962م كعضو في خلية أساسية وتحرك ليلة الثورة على إحدى السيارات المدرعة مع الملازم أحمد الروحي لحضار الزعيم السلول إلى مقر قيادة الثورة. كلف في اليوم الثاني للثورة بمهمة إخماد التمرد الذي ألقته الوحدات البرانية الرباطية في قصر السلاح والموالية للأمير الحسن بن يحيى حميد الدين، وأثناء محاولة إقناع هذه الوحدات بوقف التمرد فأجاه أحد أفرادها باطلاق الرصاص عليه فسقط شهيداً.. وباستشهاده فقدت الثورة ضابطاً شجاعاً وأبنائنا شديد الإيمان بالقيم صادقا في قوله وفعله.. رحمه الله واسكنه جسيح جناته.

شهداء تنظيم الضباط الأحرار



الشهيد الملازم مثنى الحضيبي
ولد الملازم مثنى الحضيبي في منطقة الرحبة «بني الحارث، لواء صنعاء».. بعد أن أنهى دراسته الأساسية التحق بالجيش.. وفي عام 1962م انخرط في تنظيم الضباط الأحرار كعضو في خلية أساسية.. تحرك ليلة الثورة مع الملازم صالح الأشول لاحتلال الإذاعة.. توجه بعد الثورة إلى منطقة ذيبين ضمن الحملة العسكرية الأولى وشارك بفعالية في المعارك التي خاضتها قوات الحملة في المنطقة وعلى الأخص في موقع سنوان.. أصيب في يده بجرح بليغ وانتقل إلى القاهرة للعلاج.. عاد من القاهرة وشارك في معارك عسكرية أخرى واستشهد على طريق الجوبة، حروب عام 1963م.. كان هذا الضابط الثائر رحمه الله شامخاً وشجاعاً في القول والفعل.. فقدت الثورة باستشهاده بطلاً حقيقياً.. رحمه الله واسكنه جسيح جناته.